بهرا الضياء

وجهة نظر إقتصادية ـ هل تعود مصافي النفط إلى الدول المنتجة؟

سعد الله الفتحي*

في السنتين الأخيرتين ارتفعت أسعار النفط في شكل أثار غالبية المحللين في الدول المنتجة والمستهلكة على السواء. ففي ٢٠٠٣ بلغ معدل سعر نفط غرب تكساس ٣١,٠٧ دولار للبرميل، في الوقت الذي كان معدل سلة خامات أوبك ٢٨,٢ دولار للبرميل. واستمرت الأسعار صعودا في ٢٠٠٤ إذ بلغ المعدل ٤١,٤٩ و ٣٦ دولارا للبرميل للنفطين المذكورين على التوالي. أما في ٢٠٠٥ فقد بلغت الأسعار حدا غير مسبوق عندما تجاوزت ٧٠ و ٦٠ دولارا للبرميل للنفطين السابقين على التوالي في بعض الأحيان وربما كان المعدل للسنة كلها بحدود ٦٠ و ٥٠ دولارا للبرميل.

ان السوق النفطية على تعقيدها حاولت تفسير هذا التحسن في الأسعار على أساس النمو الحاد في الطلب وخصوصا من الصين والهند، الذي تزامن مع تباطؤ الإمدادات من خارج أوبك والى تردي الأوضاع الجغرافية في بعض البلدان المنتجة وتقلص هامش الطاقة الإنتاجية الاحتياطية في دول أوبك. ولكن إضافة إلى كل ما ورد أعلاه، فأن الأوضاع في مصافي النفط بدأت تأخذ اهتماما خاصا في كل حديث عن سوق النفط وخصوصا منذ أواسط ٢٠٠٤. وكأننا اكتشفنا فجأة ان طاقة التكرير ليست كافية كما ونوعا لإرضاء سوق النفط النامية.

وفي بداية ٢٠٠٥ كانت طاقة التكرير كما وردت في إحصاء مجلة النفط والغاز ٨٢,٤ مليون برميل في اليوم في ٦٤٧ مصفاة. وفي الوقت نفسه كانت طاقة التحويل، التي تدل على قابلية هذه المصافي لتحويل المنتجات الثقيلة غير المرغوبة إلى منتجات خفيفة قابلة للتسويق، بلغت ٢٧,٥ مليون برميل في اليوم أو نحو ٣٣ في المئة من طاقة التكرير. وإذا علمنا ان الطلب على النفط في ٢٠٠٥ كان بحدود ٨٣,٥ مليون برميل يوميا، فليس من المستغرب ان هذه المصافي عملت بطاقات عالية جدا وغير مسبوقة في العقدين الماضيين. إذ بلغ معدل الاستخدام ٦٠ إلى ٧٠ في المئة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، بينما بلغ معدل الإستخدام حدود ٩٠ في المئة حاليا وربما اكثر من ذلك في الولايات المتحدة. وبدت السوق النفطية حساسة لكل ما يحدث في هذه المصافي، حتى وان كانت المعالجات للعودة إلى العمل سريعة وأثرت العوامل المناخية، خصوصا إعصاري كاترينا وريتا والأضرار التي سببها في منشآت التكرير على مدى أهمية طاقة التكرير بالنسبة الى استقرار سوق النفط.

ومن المهم ان نتذكر ما الذي أوصلنا إلى هذا الوضع من حيث الطاقة الفائضة الكبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا، والتي ظهرت بفعل استثمارات عالية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي. كما نتذكر التحولات الكبيرة وانقسام الصناعة النفطية من حيث الاستخراج والتحويل، والتي جعلت ربحية المصافي في حدود متدنية حتى وقت قريب. هذان العاملان إضافة إلى انخفاض الطلب في مطلع الثمانينات من القرن الماضي قلصا حوافز الاستثمار في مصافي النفط وأديا إلى اقفال كثير منها، خصوصا تلك الصغيرة وغير المتطورة فنياً. ثم أعقب ذلك العديد من تشريعات بيئية كثيرة بدءا من قانون الهواء النظيف في الولايات المتحدة ١٩٩٠ وتعديلاته، وغير ذلك من تشريعات مماثلة في أوروبا واليابان، وحتى بعض الدول النامية، التي أجبرت المصافي على تحويل الاستثمارات إلى هذه النشاطات للتمكن من الوفاء بالمتطلبات الجديدة والبقاء في العمل. وهكذا فبين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ ازدادت طاقة التكرير بمقدار ضئيل يبلغ ١,١ في المئة في الوقت الذي ازداد فيه الطلب على النفط بمقدار ٨,٣ في المئة. وفي الوقت نفسه ارتفعت طاقة التحويل في المصافي ٩,٨ في المئة وطاقة المعالجة بالهيدروجين ١٢,٥ في المئة.

أما الآن وقد أدركنا ان طاقة التكرير الاحتياطية لم تعد موجودة، فان توقعات الطلب على النفط مستقبلا لابد ان تؤدي إلى بناء طاقات تكرير وتحويل في مناطق عدة من العالم. بل ان طاقة التحويل قد تستمر في التقدم على طاقة التكرير أو على الأقل قد تتماشى معها. والسبب في ذلك ان المنتجات الثقيلة كزيت الوقود تعاني من تقلص أسواقها، حيث انخفض الطلب عليه ١,٤ في المئة سنويا بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٤، بسبب بروز مصادر طاقة أخرى، بينما ارتفع الطلب على الغازوليين والمقطرات الوسطية بمقدار ١,٩ في المئة و ٢,٢ في المئة في السنة في الفترة نفسها على التوالي. وارتفعت حصة المنتجات الخفيفة في الطلب من ٦٤ في المئة في بداية الثمانينات، إلى ٨٠ في المئة في الوقت الحاضر وهي ظاهرة يتوقع لها الاستمرار في المستقبل المنظور. أما بالنسبة الى المعاملة بالهيدروجين فأن هذه يجب ان تصبح قياسية في المصافي الجديدة حيث ان الاتجاه العالمي لتقليل محتوى الكبريت في المنتجات قد اصبح حقيقة تتفق عليها مناطق العالم المختلفة.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية في دراستها عن تطلعات الطاقة ٢٠٠٥ في العالم، ان يبلغ الطلب على النفط نحو ١٢٠ مليون برميل في اليوم في ٢٠٣٠. وتفيد الوكالة ان "طاقة التكرير العالمية يجب ان تزداد من ٨٢,٩ في ٢٠٠٥ إلى ١٢١,٣ مليون برميل في اليوم في ٢٠٣٠". هذه الزيادة البالغة ٣٨,٤ مليون برميل يوميا تعني ان هناك حاجة لبناء ١٥٠ مصفاة تكرير بمستوى عالمي وبطاقة ٢٥٠ ألف برميل يوميا لكل منها، أو بمعدل ست مصاف من هذا النوع كل سنة. وإذا أضفنا التحسينات والإضافات والبدائل المطلوبة في المصافي الحالية، فأن المهمة تبدو كبيرة جداً ولا بد من التساؤل عن قدرة الشركات الهندسية والإنشائية على مواجهة هذا التحدي.

وتقدر وكالة الطاقة الدولية الاستثمارات المطلوبة في هذا البرنامج بنحو ٤٦٠ بليون دولار، وتقدر حصة الطاقات التحويلية بنحو ٣٠ في المئة من هذا المبلغ.

ان الضوابط والتحسينات التي تفرض على المنتجات النفطية، وتوقع انخفاض نوعية النفط الخام المعد للتكرير عالمياً من حيث كونه اثقل واكثر حموضة قد تكون من العوامل المهمة التي ستؤدي إلى هذا الاستثمار المرتقع. ولكن هذا البرنامج الطموح يمكن ان يمول نفسه بسهولة إذا بقي هامش التكرير في المستوى الذي عهدناه في السنوات الأخيرة، ولا ينخفض إلى المستويات المتدنية التي كانت سائدة في العقدين السابقين. لقد كان معدل هامش التكرير في ٢٠٠٤ بحدود ثمانية دولارات للبرميل، وشهد ارتفاعات حادة إلى مستويات أعلى من ذلك بكثير، خصوصا في أعقاب أعاصير كاترينا وريتا التي ضربت جنوب الولايات المتحدة. ومن الناحية النظرية فان التوقعات بناء على المعطيات الحالية تبدو جيدة، وان هامش التكرير سيبقى في مستوى معقول على الأقل. ولكننا لا نملك ضمانا على تحقق ذلك فعليا، وربما حان الوقت للتفكير جديا في هذا الموضوع وفي كيفية ان تكون صناعة التكرير، هذه الحلقة المهمة بين إنتاج النفط واستهلاكه ، اكثر مردوداً للمستثمرين فيها. وربما ليس لدينا قاعدة سحرية للوصول الى هذا الهدف، ولكننا نقول ان تحديد الاستثمار وعدم التوسع في طاقة التكرير سيكونان أسوأ السبل للمحافظة على هامش التكرير في سوق تحتاج إلى الاستقرار وتعزيز ثقة المنتجين والمستهلكين على السواء.

وتضيف وكالة الطاقة الدولية في تقريرها المشار إليه أعلاه: "في الدول الصناعية حيث تحدث نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب على النفط فأن من المستحيل بناء مصاف جديدة". لذا فأن آخر مصفاة جديدة في الولايات المتحدة بنيت قبل ثلاثين سنة تقريبا، ولا يوجد حاليا سوى مصفاة واحدة بطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا قيد الإنشاء في أريزونا، علما أن إجازة إنشائها أعطيت في سنة ١٩٩٩. ولا غرابة في ان واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية ارتفعت من ١,٦ مليون برميل يوميا في ١٩٩٥ إلى اكثر من ٣ ملايين حاليا. ولا يختلف الوضع في دول أوروبا واليابان، لذا فان التوسعات المتوقعة في مصافي الدول الصناعية سوف تقتصر على الإضافات المحدودة في المصافي الحالية.

يعتبر ان بناء المصافي قرب أسواق الإستهلاك في شكل عام اقتصاديا وذلك بسبب انخفاض كلفة النقل وتلافي كثير من المشاكل العملية. ولكن تمنع الدول الصناعية عن بناء مصاف جديدة قد يعني عودة هذه المصافي إلى مصادر إنتاج النفط الخام وجعل الدول المنتجة اكثر تأثيرا في السوق الدولية. والإشارات بهذا الصدد لا تبدو قوية جدا في الوقت الحاضر، حتى ولو ان أوبك تشير في تقريرها الشهري تشرين الثاني ٢٠٠٥ إلى ان هناك طاقة تكرير تقرب من ٤ ملايين برميل يوميا قيد الإنشاء أو التصميم والتخطيط في دول أوبك. وإذا أقيمت هذه المشاريع فأن طاقة التكرير في دول أوبك سوف تزداد إلى ١٣ مليون برميل في اليوم وربما اكثر في سنوات لاحقة. وفي الصدد نفسه تتوقع وكالة الطاقة الدولية ان تزداد طاقة التكرير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما لا يقل عن ثمانية ملايين برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٣٠. وبرأينا قد يكون هذا الرقم متحفظا. إذ من المعلوم ان هناك مصافي عدة قيد الإنشاء أو التصميم حاليا تبلغ طاقتها في كل من العراق "٤٥٠ ألف برميل يوميا" والكويت "٦٠٠" والسعودية "٤٠٠" وقطر "١٥٠" والإمارات "٣٠٠" وعمان "١١٥" وسورية "١٥٠" ومصر "١٥٠" والجزائر "٣٠٠" ألف برميل في اليوم.

ان التوسع في طاقة التكرير في الدول المنتجة لا بد ان يكون بدافع التصنيع وخلق فرص عمل جديدة إضافة إلى إشباع الطلب المحلي والإقليمي والعالمي. كما ان رغبة الحكومات وتسهيل رخص الإنشاء واختيار المواقع، كلها عوامل مؤثرة أيضا. ان هامش التكرير المغري حاليا وارتفاع عوائد النفط عموما، وكون المشاريع في هذه الدول اقل كلفة من مثيلاتها في الدول الصناعية، تشكل عوامل جذب كبيرة للتوسع في صناعة التكرير، إضافة إلى أن هذا التوسع قد يخلق آفاقا جديدة من التقدم التكنولوجي الذي قد يعم مداه صناعات ونشاطات أخرى. ولكن تحول عبء الاستثمار إلى الدول المنتجة لن يكون من دون مخاطر، حيث الاستثمار في المصافي مرتفع الكلفة ويأتي إضافة إلى الاستثمار المطلوب لتعزيز طاقة إنتاج النفط الخام والغاز وتوليد الكهرباء. لذا فأنه قد يكون على حساب قطاعات اقتصادية واجتماعية أخرى. ويبقى الغموض حول هامش التكرير الأكثر أهمية وخطورة، ولا بد من ظهور نموذج استثمار يسمح لهذه الصناعة بأرباح اعتيادية على الأقل.

ختاماً، نرى ان العالم بدأ ينظر بصورة جدية اكثر من السابق إلى الحاجة لتسهيل وتوسيع عمليات صناعة التكرير. ونرى ان أمام الدول المنتجة للنفط الخام فرصة مهمة لتحسين وتوسيع مصافيها الحالية إضافة إلى بناء مصاف جديدة. ولكن عليها في الوقت نفسه ان تأخذ في الاعتبار الموازنة بين الأخطار والفرص، وتلافي المنافسة الضارة أو التوسع غير المعقول الذي قد يؤدي إلى خفض هامش التكرير.

* استشاري، خبير في وزارة النفط العراقية سابقا ورئيس دائرة الطاقة في سكرتارية "أوبك".

الحكومة الخاضعة لإرادة صندوق النقد الدولي: إلغاء البطاقة التموينية.. والبقية تأتي

جواد أكرم

يصرح المسؤولون الحكوميون من آن لآخر بعدم وجود أية خطة لدى الحكومة لإلغاء البطاقة التموينية. الموقع الالكتروني للحكومة العراقية يؤكد غير ذلك حيث يذكر انه "وللتخلص من هذه التركة الثقيلة من الديون، عقدت الحكومة العراقية اتفاقا مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس لتسوية الديون العراقية وذلك بحذف ما يقارب ٨٠% من هذه الديون وقد حذف ٣٠%

منها عند توقيع الاتفاق ووضع صندوق النقد لإلغاء الـ ٥٠% المتبقية شروطا أهمها رفع الدعم عن المشتقات النفطية وإلغاء البطاقة التموينية".

لاحظ عزيزي القارئ عبارة "شروط صندوق النقد لإلغاء الـ ٥٠% المتبقية"، اي ان شروط صندوق النقد اكثر من الشرطين المعلنين، الشروط الاخرى هي الغاء الرعاية الصحية المجانية ولاحقا الغاء التعليم الجامعي المجاني.

ما يدعو للقلق ان الحكومة كانت تعلن انها تعمل على الغاء الديون و لكن ما نستنتج هنا ان الديون لن تلغى بل تستبدل بسندات ترهن المستقبل الاقتصادي للعراق لعشرات السنين القادمة.

الذي يدعو للسخرية ان احد المسؤولين صرح قبل فترة ان صندوق النقد الدولي لم يشترط على العراق اية شروط و لكن العراق طوعيا قرر الالتزام بقرارات الصندوق. الغريب في الامر ان القروض هذه ليست من ميزانية الصندوق، والسؤال الذي يطرح لم لا يوضح لنا مسؤول في الحكومة هذه الحقيقة؟، هذا ما يحيرني!.

ادناه النص الكامل للمقال المنقول من موقع الحكومة العراقية:

قرار رفع أسعار المحروقات.. الأسباب والنتائج

اتخذت الحكومة العراقية قراراً برفع أسعار المنتجات النفطية "البنزين ، الكازوالغاز السائل" على ان ينفذ هذا القرار اعتبارا من بداية العام الجديد.

ولمعرفة أسباب اتخاذ هذا القرار والنتائج المرجوة منه والأهداف المستقبلية لتطبيقه نناقش المحاور التالية :

أولاً: أسباب الأزمة النفطية: بعد سقوط النظام دخلت ما يقارب مليون سيارة جديدة الى العراق ما أدى الى تفاقم أزمة المحروقات وخصوصاً وقود السيارات، ومما ضاعف من هذه الأزمة اعتماد المولدات الكهربائية المنزلية والتي يقدر عددها ٢ مليون مولدة تستهلك الواحدة منها "٥" لترات يومياً عند حدوث أزمة في الكهرباء بالإضافة الى تركيز الإرهابيين في عملياتهم الإجرامية على منشآت القطاع النفطي الذي يشكو أساسا من قدم اغلب المصافي النفطية التي لم يعمل لمعظمها أية صيانة أو تطوير حقيقي منذ ٢٥ عاما، وكذلك لا ننسى تهريب هذه المشتقات بأيدي عصابات التهريب التي أسسها النظام المقبور لتهريب النفط لحسابه الخاص والتي أصبحت الآن تهرب النفط للتخريب الاقتصادي أولا ثم لتوفير أموال لتمويل العمليات الإرهابية ضد العراقيين.

ثانياً: الحلول المؤقتة: قامت وزارة النفط في الفترات السابقة بتعويض النقص الحاصل في المحروقات باستيراد هذه المحروقات من الدول المجاورة وبأسعار مرتفعة وطرحها مدعومة الى الأسواق وكذلك محاولة زيادة الطاقة التصديرية والتكريرية للمصافي العراقية لتغطية حاجة السوق.

ثالثاً: نتائج الحلول المؤقتة: أثبتت الوقائع فشل الحلول المؤقتة في معالجة أزمة المنتجات النفطية بل أنها أوجدت مشكلات اقتصادية جديدة أرهقت الاقتصاد العراقي المثقل أساسا بديون اقتصادية تعتبر من اكبر مديونات الدول، حيث ينفق العراق ما مجموعه ٦ مليار دولار سنويا لشراء المحروقات أي ما يعادل خمس واردات النفط.

كما بقيت أزمة المحروقات تظهر أحياناً وتختفي لفترات قصيرة أخرى.

رابعاً: الحلول الدائمة شرعت الحكومة المنتخبة بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية لمعالجة الوضع الاقتصادي واعتمدت فيها إجراءات خارجية مع دول العالم وإجراءات داخلية متمثلة بالرفع الجزئي لدعم المحروقات، من المعلوم ان العراق ورث مديونية تقارب ١٤٠ مليار دولار مقسمة كالآتي:

٤٠ مليار دولار تقريبا للدول الصناعية "نادي باريس" ٢٠ مليار دولار تقريبا لمجموعة الدول الاشتراكية.

٢٠ مليار دولار للقطاع الخاص الأوروبي "شركات او أشخاص".

٦٠ مليار دولار تقريبا لدول الخليج "السعودية والكويت ".

بالإضافة الى مطالبته بتعويضات عن حروب النظام السابق وعدوانه ضد جيران العراق والتي قد تفوق المبالغ المذكورة أنفا.

وللتخلص من هذه التركة الثقيلة من الديون عقدت الحكومة العراقية اتفاقا مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس لتسوية الديون العراقية وذلك بحذف ما يقارب ٨٠% من هذه الديون وقد حذف ٣٠% منها عند توقيع الاتفاق واشترط صندوق النقد لإلغاء الـ ٥٠% المتبقية أمورا أهمها شرطان أساسيان هما رفع الدعم عن المشتقات النفطية وإلغاء البطاقة التموينية.

وبعد دراسة معمقة قررت الحكومة رفع أسعار المحروقات بنسبة معينة ليصبح السعر الجديد نافذا مع بداية العام الحالي ورغم أن هذه الزيادة في الأسعار ما يزال العراق يعتبر من ارخص دول العالم بيعا للمنتجات النفطية في أسواقه المحلية.

خامساً : النتائج المرجوة من تطبيق القرار :

١. تقليل الإنفاق على استيراد المشتقات النفطية حيث يخسر العراق ٥٠٠ مليون دولار شهريا لشرائها من الخارج.

٢. مقاربة سعر بيع لتر البنزين مع كلفة شرائه حيث يشترى لتر البنزين حاليا بحدود ٤٠ سنتا للتر الواحد ليباع بـ ٥ سنتات فقط وكذا بالنسبة لباقي المحروقات.

٣. الحد من عمليات التهريب حيث ان بعض الدلائل تشير الى ان ثلث كمية المحروقات المستوردة يتم تهريبها الى دول الجوار او يعاد بيعها ثانية الى وزارة النفط كمشتقات نفطية مستوردة من الخارج.

٤. ان رفع سعر المحروقات يساعد على تهذيب وترشيد استخدام السيارات الخاصة والعامة والتي تشهد في الغالب استخداما غير مبرر وبعشوائية مما يعود بفوائد اقتصادية وبيئية وغيرها، كما يساهم في القضاء على بيع المنتجات النفطية على الأرصفة.

٥. الاستفادة من المبالغ التي تذهب لدعم المنتجات النفطية في تطوير المنشآت النفطية الموجودة حاليا وبناء مصافي جديدة لتطوير إنتاج وصناعة النفط وهو ما يحصل الآن في بناء مصافي لتكرير النفط في معظم المدن العراقية .

٦. استغلال مبالغ الدعم لتطوير الصناعة النفطية وهو ما لمسناه خلال الأربعة اشهر الأخيرة من زيادة في إنتاج بانزين السيارات وزيت الغاز "الكاز" حيث ارتفع إنتاج البنزين من ٨ مليون لتر يوميا ليصبح ١٤ مليون لتر يوميا، وزيادة إنتاج زيت الغاز من ٦ - ١٢ مليون لتر يوميا.

٧. إشراك المواطنين في المساهمة بالبناء الاقتصادي السليم وبصورة فاعلة وحث المساهمة الفردية للمواطنين في بناء ودعم اقتصاد الدولة.

٨. توجيه الدعم الحاصل حالياً للمحروقات الى مجالات تنموية أخرى أو لإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة تساهم في توفير فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة وخلق حالة اقتصادية منتجة.

٩. كسب ثقة ودعم صندوق النقد الدولي ودفعه للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية المستقبلية، علما ان قسما من الدول المتقدمة اقتصاديا في أوروبا واسيا تعتمد على دعم صندوق النقد الدولي.

١٠. ان تضمن هذه الإجراءات تحقيق مطالب الدول الدائنة والتي يريد منها العراق حذف ديونه والتي قد تبلغ مع فوائدها ما يعادل وارداته من النفط لمدة خمسين عاما.

الإعلام والدور المطلوب

ذنون محمد ـ تلكيف

الاعلام وسيلة مهمة في نقل الحقيقة وبيان الحدث ولذلك تنفق دول العالم مئات الملايين من الدولارات من اجل بناء محطات اعلامية مختلفة تعتمد فيها على نقل برامجها المستقبلية اضافة الى بيان الدور السياسي الذي تنتهجه في علاقاتها الأقليمية والدولية، فحققت الكثير من الدول نجاحا كبيراً في رسم سياستها بوسائل اعلامها المختلفة. الاعلام غايته المثلى بناء مجتمع واع لأجل بناء قاعدة من الجماهير المثقفة وغير القابلة للإختراق الخارجي من أجل بناء مجتمع انساني بالدرجة الأساس فأصبح الاعلام من الوسائل الحضارية التي تعتمد عليها الجهات الساندة لها لما له من دور كبير في نقل الحقيقة وايصالها بسرعة كبيرة ولما له من تأثير على نفسية المتلقي بسبب التقنية الكبيرة التي يعيشها عصرنا الحالي. ولكون الاعلام يلعب الدور المناط به فقد أنفقت بعض الدول المبالغ الكبيرة من اقتصادها من اجل تحسين صورتها امام الآخرين بفعل النهج السياسي الخاطيء الذي تبنته. قديما كان الاعلام يعتمد على وسائل بدائية من خلال بث الإشاعات في الصفوف المراد التأثير بها ومن خلال توكيل المهمة الى أشخاص لهم دراية وفن ولباقة بهكذا أمور. اما في عصر العلم والتقنية الكبيرة فقد إعتمدت هذه المؤسسات على بناء المحطات الاعلامية المختلفة التي أخذت على عاتقها القيام بهذه المهمة. اضافة الى كون الاعلام وسيلة لمد الجسور بين المواطن ورأس الهرم الحكومي فتأخذ المؤسسة على عاتقها ايصال الحدث الى فكر المتلقي وضمان عدم تأثره بأفكار مضادة فتبعده عن النهج المرسوم. ولذلك تسعى المحطات الاعلامية الى وسائل عديدة في جذب المشاهدين ومد الجسور بين المؤسسة والمتابع البسيط من خلال امور كثيرة تبدأ بالأجهزة الضخمة ومرورا بمقدمي الأخبار وكلها امور تنصب في صالح المحطة الملقى على عاتقها بث الهدف الاعلامي. اذن اصبح الاعلام وسيلة تربوية من اجل تنوير عقلية الناس وبناء بعض المثاليات الجميلة وجعل المواطن قريبا الى صورة الحدث خصوصا بعد ان اصبح البث الفضائي في متناول يد الجميع فهو يقرب الحدث من لحظة وقوعه وتلك احدى ميزات العولمة والتي جعلت الارض بمسافاته الطويلة وبعدها الشاسع عن الاخرى قرية صغيرة يستطيع الجميع ان يتناول اخبارها المختلفة لحظة بلحظة وهناك دور سلبي يلعبه الاعلام لتشويه بعض الحقائق وخلق اخبار كاذبة لا تمت الى الواقع بصلة لغايات تهدف اليها جهات معينة، فالوعي مطلوب لقبول هذا الخبر أو رميه خارج حدود تفكيره.

أضواء على التشريعات القديمة: الزواج والطلاق

مكرم أحمد البرزنجي/ أربيل

تناولنا في البحوث السابقة الحياة الاجتماعية في ظل تشريعات وادي الرافدين القديمة، وتحدثنا عن حالات الزواج والطلاق في ظل تشريعات وقوانين "أورنمو" ولبت عشتار وأشنونا ثم حمورابي واستكمالا للفائدة القانونية، ومن خلال جريدتنا "بهرا" لا بد من التطرق الى هذه الحياة في الشرق الأقصى حيث عرفت "الهند" بالشرائع والحضارات منذ ٣٠٠٠ ق.م واشتهرت بكثرة الأديان والمعتقدات التي تضاهي في كثرتها لغات "الهند" لذا ليس من الغريب أن تحصل فيها تناقضات في نظامي الزواج والطلاق.. وعُرفت بكثرة الأديان "كالهندوسية، الجينية، البوذية، البراهمية والمانوية"، مر على بعض القبائل شيوع جنس فكانت نسوة إحدى القبائل ملكا لجميع رجالها وبعد ان طرأ عليها بعض من التطور أخذت بنظام الأمومة وظهرت فكرة تعدد الزوجات بعد أن كانت زوجة واحدة.. من هنا بدأ للمرأة حق الطلاق فتتزوج بعض الأحيان أربعة أزواج أو خمسة بالتتابع فيجب على كل زوج لاحق أن يرد الى الزوج السابق ما دفعه وهكذا ظلت تمارس سلطان هذه الأسرة بمعونة إبنتها البكر وتختار زوجا وتفارقه بحرية تامة إلا أن السمة العامة لتشريع مانو إنها موجهة ضد المرأة لأنها تعتبر المرأة مصدر العار والعناء والوجود الدنيوي، إذن كما يقال "إياك والمرأة، لأن المرأة لا تقتصر قدرتهاعلى تضليل الأحمق عن جادة السبيل في هذه الحياة بل كذلك قادرة على تضليل الحكيم".. وكذلك الحال في تقاليدهم، فالمراة تعيش ليس لها خيار سواء كانت صغيرة أو شابة أو عجوزا، فالبنت في خيار أبيها والمتزوجة في خيار بعلها والأرملة في خيار أبنائها وليس لها أن تستقل أبدا.. إذن فالتعاليم البوذية كانت أكثر تخلفا وتعاسة في نظرتها للمرأة.. اما حالات الطلاق فتقضي تعاليمهم بأن عليها أن ترضى بمن إرتضاه لها والدها زوجا فتخدمه طول حياته ولا تفكر في رجل آخر بعد مماته وإذا ابتلى رجل بزوجة شريرة وخداعة قاسية القلب فله ان يطلقها ويطردها من بيته لأن الزواج أقدس عقيدة ولا يمكن انتهاكها.. والمرأة الفاجرة يمكن أن تحرم من مركزها وتطرد من طائفتها ولكن الطلاق بمعناه العادي حتى في هذه الحالة مستحيل.. ويقضي تشريع مانو بأن على الزوجة أن تحب زوجها أما الزوج فلا ينتظر منه ان يبدي لزوجته حبا وإنما تكفيها الحماية الأبوية لأن الأسرة الهندية دخلت في الطراز الأبوي الصميم فالوالد هو السيد ويأمر بتشريع الزوجة بأن تخاطب زوجها في خشوع قائلة "يا مولاي يا سيدي يا إلهي"، فالطلاق يحصره التشريع في الخيانة الزوجية، فالزوج يطلق زوجته إن خانته ولكنها لا تستطيع أن تطلقه أو تطلب الطلاق إن خانها وكذلك في مقدور الزوج إذا شربت الزوجة الخمر وإذا مرضت أو شقت عليه عصا الطاعة أو كانت مسروقة أو شاكسة أن يتزوج من غيرها في أي وقت شاء على أن يطلقها.

عين على الحياة

احتكار الصديق عدو الصداقة

ظافر نوح كيخوا

الصداقة الحقيقية هي إلتزام وأمانة للأخر، فهي قيمة تظهر على مدار العمر وكأنها تقوم بتحويل الكلام الطيب إلى تطبيق واقعي، فالصداقة تساعد على تغيير الفكر وتطوره، كما وتساعد على تقوية الشخصية وإظهارها بشكل جديد فكل علاقة صداقة يجب أن تصاحبها تغييرات وتحولات، وإذا لم يرافقها ذلك فهي تعد صداقة سطحية وفاشلة، وفي كثير من الأحيان تكون الصداقة ناجحة وإيجابية من الطرفين عندما تعاش مع الواقع حيث تنكشف من خلالها القيم التي حققتها، فيعيش الصديقان الفرح والابتهاج مع إن هناك خطر يهدد الخير والفرح دائما، ولكن وجود الصديق الحقيقي يساعد ويحمي القيم والعلاقة من براثن الشر، وغالبا لا تخلو العلاقة من "الغيرة"، وذلك لميل بعض الأصدقاء إلى التخوف من فقدان الآخر أو وجود مايشوه الصداقة، وخصوصا عندما تعتمد على المنفعة والمصلحة المادية أو على أهداف أخرى، إن الصداقة ليست فخا ولكننا نصنع الفخ في الصداقة، وهذا الفخ هو الذي سيقود الإنسان الى أسر صديقه ليبقى دائما إلى جانبه، كما الذي يجبر صديقه على أن يبقى معه دائما برغم من رغبة الآخر في أن يكون على مسافة منه. وقد تكون وراء هذا الإجبار في تملك الآخر أسباب مثل الحنين لعلاقة شبيهة بتلك الصداقة، كان قد أحياها مع والديه في الطفولة أي أنها رغبة في الحب الأبدي، ويريد أن يجعل من الصداقة مسألة تعويضية عن ذلك الحب الذي يبدأ من الطفولة ويستمر ليبقى مع الإنسان الى اللحظة الأخيرة من حياته. إن هذه الرغبة في إمتلاك الآخر تتطلب تبعية تامة منه، وهذا لا يمت الى الصداقة بصلة، لإنها ليست إقطاعا وحكرا لأحد، بل نستطيع أن نقول: "إن إحتكار الصديق هما عدوا الصداقة"، وإن الإحتكار والأنانية هو عدو السعادة، وكي نبرهن الحب الحقيقي للصديق، نتركه حرا ونعطيه الحق في أن يكون مختلفا، وهذا ينطبق على الصداقة مثلما ينطبق على أي علاقة. فكيفية تجاوز الخوف من فقدان الصديق ليس سهلا ولكن ما الحل؟. الحل هو أن نقبل أن يكون لنا أفضل صديق، وأن نتحمل مسؤولية تحسين العلاقة معه من خلال الإهتمام وملء الحاجات الفكرية والعاطفية والاجتماعية والعمل معا على التخلص من التراكم الموجود في داخلنا. إذ نتساءل سوية ما نسأله مع انفسنا ونتناقش ونصغي الى مشاعرنا ونثق أن هناك جديدا وأن نحافظ على هذا الصديق، ولا نتهرب من المواقف والتجارب ونقبل نظرة الآخر الينا سلبا وإيجابا. فعيش الواقع وإختباره بواسطة التجارب هي التي تدفعنا الى الخلق والإبداع وتجاوز كل الأشياء السهلة التي تعودنا عليها فهي نتاج الماضي ونحن غير قادرين على حلها وتفسيرها، عش حياتك كما لو كنت "روبنسن كروزو" الوحيد على جزيرته، لكنه قبل الواقع فأقام علاقة مع كل شيء يشاهده وارتبط بالحيوانات والأشياء وبدا له العالم كبيرا ويوم التقى الإنسان على جزيرته بدا له وكأنه هدية مرسلة إليه وعطية من الله.